رسالة المبنيات

تأليف

العلامة أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي

المولود بمكة سنة (١٢٣٢) والمتوفى بالمدينة المنورة سنة (١٣٠٤هـ)

رحمه الله تعالى

دار المقتبس

رسالة المبنيات

جميع الحقوق محفوظة

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من الدار.

الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ_٢٠١٥م

ISBN 978-9933-547-13-4

دار المقتبس

لبنان ـ بيروت ـ كورنيش المزرعة:
(ص.ب: 14/6759)

00961 70 81 33 77
00961 70 81 44 77

moqtabas
t.almoqtabas.com
f.almoqtabas.com
y.almoqtabas.com
i.almoqtabas.com
l.moqtabas.com

E_mail: info@almoqtabas.com
Website:/http://almoqtabas.com

رسالة المبنيات

تأليف

العلامة أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي

المولود بمكة سنة (١٢٣٢) والمتوفى بالمدينة المنورة سنة (١٣٠٤هـ)

رحمه الله تعالى

دار المقتبس

البِنَاء عند النَّحْوِيِّين: لُزُومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغيرِ عاملٍ واعتلالٍ.

وله أسبابٌ:

*** أما بالنسبة للحروف:**

فلأنها لا يَتَواردُ عليها مَعانٍ تركيبيَّةٌ تحتاجُ إلى الإعراب؛ لأنها لا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مضافاً إليه، فالبِناء فيها هو الأصل.

فمنها ما هو مبنيٌّ على السكون؛ كـ (مِن) الجارَّة، و(لم) الجازم.

ومنها ما هو مبنيٌّ على الكسر؛ كـ (جَيْرِ) بمعنى نعم.

وكلُّها لا محلَّ لها من الإعراب.

* * *

*** وأما بالنسبة للأفعال:**

فمنها ما هو مبنيٌّ، وهو الأصلُ فيها، وذلك هو الفعل الماضي والأمر؛ كـ (قال)، و(قُل)، فالماضي مبنيٌّ على الفتح، والأمرُ مبنيٌّ على السكون، وذلك لعدم تَوارُدِ مَعانٍ تركيبيَّةٍ عليهما تحتاجُ إلى الإعراب.

وأما الفعلُ المضارعُ فهو مُعْرَبٌ؛ لأنه تَتَواردُ عليه مَعانٍ تحتاج إلى الإعراب؛ نحو: لا تأكلِ السَّمَكَ وتشرب اللَّبنَ.

فإنك إنْ جعلتَ الفعلَ الثاني نهياً كالأولِ؛ جَزَمتَ الفعلين، وكان النَّهيُ عن كلٍّ منهما اجتماعاً وانفراداً، وإنْ نصبتَ الفعلَ الثاني وجعلتَ الواوَ للمَعِيَّة؛ كان النَّهيُ عن مُصاحبةِ الجميعِ بين أكلِ السَّمَكِ وشرْبِ اللبن، وإن جعلتَ الواوَ للاستئناف، ورفعتَ الفعلَ الثاني؛ كان الكلامُ نهياً عن الأولِ وإباحةً للثاني.

فهذه المعاني تميَّزت بالإعراب، فلهذا أُعْرِبَ الفعلُ المضارع، وإنما سُمِّيَ مضارعاً؛ لأنه ضارَعَ الاسم؛ أي: شابَهَه في تَوارُدِ المعاني وفي الإعراب، كما أنه يُشْبِهُه أيضاً في الحركاتِ والسَّكَنات، فإنَّ (ضارباً) على وزن (يضرب).

ولا يُبنى الفعلُ المضارعُ إلا إذا اتصلتْ به نونُ التوكيد؛ نحو: يَضْرِبَنَّ زيدٌ، أو نون الإناث؛ نحو: النِّسوةُ يَضْرِبْنَ.

فيُبنى مع نون التوكيد على الفتح، ومع نون الإناث على السكون، وإنما بُني؛ لأنه لَمَّا التحَقَتْ به النونُ أبعدَتْ شَبهَهُ بالاسم، فرجع إلى أصله.

* * *

* وأما الاسم:

فإن الأصلَ فيه الإعرابُ؛ لأنه تَتَوارَدُ عليه مَعانٍ لا تتميزُ إلا بالإعراب؛ نحو: ما أحسنَ زيداً! بفتح نون (أحسن)، ونصب (زيد) إذا أردتَ التعجب.

و: ما أحسنُ زيدٍ، بضم نون (أحسن)، وجرِّ (زيد) إذا أردت الاستفهام

عن أيِّ أجزائه أحسن.

و: مـا أحسنَ زيـدٌ، بفتح نـون (أحسن)، ورفع (زيد) إذا أردت نَفْيَ حصولِ الإحسان منه.

فهذه المعاني إنما تتميزُ بالإعراب.

ـ ولا يُبنى [الاسم] إلا إذا أشبَهَ الحرفَ، وحصروا ذلـك فـي أربعـة أسباب:

السبـب الأول: مُشابَهَـةُ الحرفِ فـي الوضع؛ بـأن يكون الاسمُ على حرف؛ كـ (تاء) ضربْتُ، أو على حرفين؛ كـ (نا) من قولك: جئتنا، وحملوا على ذلك جميعَ المُضْمَراتِ المتصلةِ والمنفصلة، فكلُّها مبنيَّةٌ للشَّبَه الوَضْعي، ومـا كـان منها علـى ثلاثة أحرف؛ كـ (نحن) ألحقوه بها؛ طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ.

السبـب الثاني: الشَّبَـه المعنوي، وذلك بـأن يكـون الاسمُ يُؤدَّى بـه معنًى حقُّـه أنْ يُـؤدَّى بالحرف، وذلك كمـا فـي أسماءِ الشَّرط، وأسمـاءِ الاستفهام، وأسماءِ الإشارة.

فأسمـاءُ الشَّرط والاستفهام؛ مثل: (متى)، و(مَن)، و(ما)، فإنَّ كلاً من هذه الألفـاظ تُستعمَل للشَّرط؛ نحو: متى تَقُمْ أقمْ، ومَن يَقُمْ أقُمْ معه، وما تفعلْ أفعـلْ، وللاستفهام؛ نحـو: متـى تقومُ؟ ومَن عندك؟ وما عندك؟ فإنْ كانت للشَّرط؛ فقد تضَمَّنَتْ معنى (إنْ) الشَّرطيـة، فإنَّ أصلَ التعليقِ أنْ يكون بها؛ نحو: إنْ تَقُمْ أقُمْ، وإنْ كانت للاستفهـام؛ فقـد تضَمَّنـتْ معنى همـزةِ الاستفهام، فـإن أصلَ الاستفهامِ أنْ يكـونَ بهـا نحو: أزيـدٌ عندك أم عمرٌو.

أما أسماء الإشارة؛ نحو: (هذا)، و(هذه) و(هؤلاء) و(هنا)، فإنها تضَمَّنَت معنًى حقُّه أنْ يُؤدَّى بالحرف؛ لأن الإشارةَ معنًى جزئيٌّ، فحقُّه أنْ يُؤدى بالحرف، كما أدَّوا التمني بـ (ليت)، والتَّرجِّي بـ (لعل)، لكنَّ العربَ لم تضع للإشارة حرفاً، بل وضعوا لها اسماً مبنيًّا، فحَكَمَ النَّحْويون بأنها إنما بنيت لكونها أشبَهَتِ الحرفَ الذي كان حقُّه أنْ يُوضع فلم يُوضع، فانحصر الشَّبَهُ المعنويُّ في أسماء الشُّروط، وأسماءِ الاستفهام، وأسماءِ الإشارة.

السبب الثالث: الشَّبَه الاستعمالي، وهو أن تُستعمَلَ بعضُ الأسماءِ كاستعمالِ الحروفِ في نِيابتِها عن الأفعال، وعدمِ تأثُّرِها بالعوامل، وذلك كما في أسماء الأفعال؛ نحو: (صَهْ) بمعنى: اسكت، و(حَيَّهَلْ) بمعنى: أقْبِلْ أو عَجِّلْ، و(إيهِ) بمعنى: زد، فإنَّ هذه الأسماءَ نابَتْ عن الأفعالِ في الدلالةِ على معنى الفعل، وعدم التأثُّرِ بالعوامل؛ فإنها لا يدخلُ عليها عامل، فأشبهت (ليت) و(لعلَّ)، فإنهما نائبتان عن التمني والترَجِّي، ولا يعملُ فيهما عامل.

السبب الرابع: الشَّبَه الافتقاري، وهو أنْ يفتقرَ الاسمُ إلى جملةٍ تُكْمِلُ معناه، وذلك كما في الأسماء الموصولة؛ نحو: جاءَ الذي قامَ أبوه.

وفي (حيث) و(إذ) و(إذا)؛ نحو: اجلسْ حيثُ زيدٌ جالسٌ، أو حيثُ جلسَ زيدٌ، أو جاءَ زيدٌ إذ طلعتِ الشمسُ، وإذا جاء زيدٌ طلعتِ الشمسُ.

فإن الأسماءَ الموصولة و(حيث) و(إذ) و(إذا) مبنيَّةٌ؛ لأنها مفتقرةٌ إلى جملةٍ تسَمَّى صِلَةً في الاسمِ الموصول، ومضافاً إليه في (حيث) و(إذ) و(إذا)، فأشبهَتْ هذه الأسماءُ حروفَ الجرِّ من حيث افتقارُها إلى المجرورِ والمُتَعَلَّق.

وإلى هذه الأقسامِ أشارَ ابنُ مالك بقوله:

والاسمُ منه مُعْرَبٌ ومَبني ... لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْني
كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسمَي (جِئْتَنا) ... والمعْنَوِيِّ في (مَتَى) وفي (هُنَا)
وكَنِيَابَةٍ عن الفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ وكافْتِقَارٍ أُصِّلاَ
ومُعْرَبُ الأسماءِ ما قد سَلِما ... مِن شَبَهِ الحرفِ كـ (أرضٍ وسَما)
وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا ... وأعرَبُوا مُضارِعاً إنْ عَرِيا
من نُونِ توكيدٍ مُباشِرٍ ومنْ ... نونِ إناثٍ كَـ (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)
وكُلُّ حرفٍ مُستَحِقٌّ لِلبِنا ... والأَصْلُ في المَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنا
ومنهُ ذو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وضَمْ ... كَـ (أينَ أمْسِ حَيْثُ) والسَّاكِنُ (كَمْ)

واعلم أنَّ ما كان مبنيًّا على السكون من الأفعال والحروف لا يُسألُ عنه؛ لمجيئه على أصلِ البِناء والسكون، وما بُني على السكون من الأسماء فيه سؤالٌ واحدٌ: لِمَ بُني؟ وما بُني على حركةٍ من الأفعال والحروف فيه سؤالان: لِمَ حُرِّك؟ ولِمَ كانت الحركةُ فيه كذا؟ وما بُني من الأسماء على حركةٍ فيه ثلاث أسئلة: لِمَ بُني؟ ولِمَ حُرِّك؟ ولِمَ كانت الحركةُ كذا؟

وقد علمت أسباب أصلِ البِناء.

* * *

* وأما التَّحَرُّك فأسبابُه ستة:

* التِقاءُ السَّاكنَين؛ كـ (أينَ).

* وكونُ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ؛ كبعضِ المُضْمَرات.

* أو عُرضَةً للبَدء بها؛ كباء الجر.

* أو لها أصلٌ في الإعراب؛ كـ (قبل) و(بعد).

* أو مشابهةُ المُعْرَب؛ كالماضي الشَّبيهِ بالمضارعِ في الوقوعِ صفةً وصِلَةً وحالاً.

* أو الدلالةُ على استقلالِ الكلمةِ وأصالةِ المُتَحرِّكِ؛ كما في (هو) و(هي)، فإنَّ الضميرَ على الصَّحيحِ مجموعُ الهاءِ والواوِ، والهاءِ والياءِ، ولم تُحَرَّكْ[1] الواوُ والياءُ؛ لتَوَهُّمِ كونها للإشباع.

وإنما عُدَّتْ حركةُ التَّخَلُّصِ من التقاءِ السَّاكنين من جُمْلةِ حركاتِ البِناء ـ كحركةِ الإتباع الآتية ـ مع أنهم قالوا في تعريف البِناء: وليسَ إتباعاً ولا تَخَلُّصاً من سُكُونين؛ لأن الذي في التعريفِ المذكورِ المرادُ منه كلمتان[2]؛ كـ: اضربِ الرَّجل، وإعرابه[3]، وما هنا في كلمةٍ واحدةٍ؛ كـ (أين)، و(منذ).

* * *

* وأسبابُ البِناء على الفتح:

* الخفَّةُ، كـ (أين).

* ومجاورةُ الألف؛ كـ (أيَّان).

---

(١) قوله: «ولم تحرك» كذا في الأصل المطبوع، والظاهر أن يقال: ولم تسكَّن، والله أعلم.

(٢) في الأصل المطبوع: «كلمتين»، والمثبت هو الصواب.

(٣) قوله: «وإعرابه» كذا في الأصل المطبوع، ولم يظهر لنا وجه ذكرها هنا.

* والفَـرْقُ بين أداتين؛ كـ: يا لَزيدٍ لِعمرو، وكُسرت الثانية على أصلِ لام الجر، وفُتحت الأولى للفَرْقِ بين المُستغاثِ به وله.

* وكفتحِ لامِ الابتداءِ؛ لتُخالفَ اللامَ غالباً في نحو: لَموسى عبدٌ، وقد تلتبسان؛ نحو: الزيدون لَهم عبيد.

* والإتباع؛ كـ (كيف)؛ إذ الساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين، ويمكن مثله في: (أين)، لكنِ الخِفَّةُ أولى بها؛ لثِقَلِها بالهمزة.

* * *

* وأسبابُ البِناء على الكسر:

* مجانسةُ العمل؛ كـ: باء الجر، ولا تَرِدُ واوُ القسم، وكافُ الجرِّ، وتاؤه؛ لأنها لا تلزمُ عملَ الجرِّ، إذ الكاف تردُ اسماً؛ كـ (مثل)، والواو تردُ للعطف، والتاء تردُ للخطاب؛ كـ (أنت)، ففُتحت للخفَّةِ، نعم، تَرِدُ اللامُ مع الضميرِ للزومها الجرَّ، ولعلها لم تجانسهُ لعدم ظهورِ الجرِّ في الضميرِ بخلافها مع الظاهر.

* ومنها: الحملُ على المُقابِل؛ كلامِ الإعراب؛ فإنها كُسرت حَمْلاً على لامِ الجرِّ مع الظاهر؛ لاختصاص كلٍّ بقَبِيلٍ.

* ومنها: الإشعارُ بالتأنيث؛ كـ (أنتِ)؛ إذ الكسرُ اللفظيُّ يُشعر بالمعنويِّ الذي للمؤنث.

* والإتباع؛ كـ (هذِه)، و(تِهْ).

* وكونها أصلَ التَّخَلُّص من التقاء الساكنين؛ كـ (أمس)، وإنما كانت أصلاً؛ لأنها ضدُّ السكون؛ لاختصاص كلٍّ بقَبِيلٍ، وإنما يُتَخَلَّصُ من الضِّدِّ،

ولعـدم التباسها بحركـة الإعراب؛ إذ لا يكون الكسرُ إعراباً إلا مع التنوين، أو (أل)، أو الإضافة.

* * *

* وأسبابُ البِـناء على الضم:

* الإتباع؛ كـ (منذ).

* وأن لا يكـون الضمُّ للكلمـةِ حـالَ إعرابهـا كالغايـات؛ كـ (قبل)، و(بعد)، وحُمِلَ عليه المنادى؛ كـ: يا زيدُ، و(حيث)؛ لأن كـلاًّ صار غايةً في النُّطْق.

* وكونهـا فـي الكلمة تقابلُ الواو في نظيرها؛ كـ (نحن)، بُنيتْ على الضم؛ لتكون الضمـةُ مُقابِـلةً للواو في (هو)؛ لِتُقابِـلَها في التَّكَلُّم والغَيبة، والشيءُ يُحملُ على مُقابِلِه، أو ليتناسَبا لفظاً كتناسبِـهما جمعاً وإضماراً.

وكنت قد نظمتُ هذه الأسباب في أبياتٍ لتُحفظَ، فأحببت إيرادَها هنا، وهي هذه:

يُحَـرَّكُ المبنـي لـساكنٍ لُقِـي ... وحيثمـا أيـضاً علـى حـرفٍ بَقِـي

أو كـان عُرْضَـةً لبَـدءٍ يُطْلَـبُ ... أو أشْـبَهَ المُعْـرَبَ أو قـد يُعـرَبُ

كـذا التأصـيلُ الـذي تحرَّكـا ... ودَفْـعُ إشـباعٍ كـ (هـي) مُحَرَّكـا

وافتحْـهُ للخِفَّـةِ والإتْبـاع ... وللجِـوارِ للألـف ذا راعِ

كـذا الفَـرْقُ بـين مَعْنَيـينِ ... كيـا لَزيـدٍ لِامـرأين اثنـينِ

واكسِرْ لَـدى تَجانُسٍ فـي العمـلِ ... واحمـل مُقَـابلاً عليـه تُقْبَـلِ

كـــذا إذا أردتَ تأنيثـــاً فقـــدْ نحـــو ذِهِ الإتْبـاعُ فيـه قـد قُـصِدْ

والأصـلُ فـي تَخَلُّـصٍ بالكَـسْرِ وافْـرُقْ بـــه لامَ ابتِـــدا والجـــرّ

والـضَّمُّ لاسـمٍ فاتَـه الـضَّمُّ لَـدى إعرابِـــه واحمـلْ عليـه ذا النِّـدا

كذاكَ حيثُ واحملِ الـضَّمَّةَ فـي نحـــو عليهِمـــو لِحَقِّهـــا تَفِـــي

ونحـــو مُنْـــذُ ضُـــمَّهُ إتباعـــا واخْـتِم بـه مـا عنـدَهم يُراعَـى

والله أعلم. اهـ.

❐ ❐ ❐

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
البناء عند النحويـّين	٥
أسباب بناء الحروف	٥
أسباب بناء الأفعال	٥
أسباب بناء الاسم	٦
أسباب التحرك	٩
أسباب البناء على الفتح	١٠
أسباب البناء على الكسر	١١
أسباب البناء على الضم	١٢
* فهرس الموضوعات	١٥

لبنان - بيروت - كورنيش المزرعة:
(ص.ب: 14/6759)
00961 70 81 33 77
00961 70 81 44 77
E_mail : info@almoqtabas.com
Website :/http://almoqtabas.com

ISBN 978-9933-547-13-4
90000
9 789933 547134